

تحرير التجارة الدولية بين الاتفاقات التجارية الإقليمية و متعدد الأطراف

أ/سلطاني فيروز

أ.د/حساني رقية

جامعة بسكرة

Abstract :

The countries of the world are striving for full liberalization of trade. There is broad consensus that the multilateral framework for negotiations on the liberalization of international trade is the best way to achieve economic prosperity for the peoples of the world. Evidence that so far there is a big rush to speed up the process of joining the World Trade Organization, and in parallel with the formation of regional agreements that have become active and in a significant increase in a significant manner As a result of this escalation, the review of compatibility of trade liberalization between regional trade agreements and multilateral.

Keywords: General Agreement on Tariffs and Trade - WTO - Regional agreements.

الملخص :

تسعى دول العالم إلى تحقيق التحرير الكامل للتجارة ، وهناك إجماع واسع حول اعتبار الإطار متعدد الأطراف للمفاوضات الخاصة بتحرير التجارة الدولية الطريق الأمثل لتحقيق الازدهار الاقتصادي لشعوب العالم بديل أنه لحد الآن هناك تهافت كبير على تسريع عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وبالموازاة مع تشكيل الاتفاقات الإقليمية التي أصبحت نشطة وفي تزايد كبير بشكل لا يستهان به، وترتب على هذا التصاعد إعادة النظر في مدى توافق التحرير التجاري بين الاتفاقات التجارية الإقليمية و متعدد الأطراف .

الكلمات المفتاحية : الاتفاقات التجارية الإقليمية - الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة - المنظمة العالمية للتجارة .

مقدمة:

شهد العالم تحولات وتطورات سريعة في نطاق البيئة الاقتصادية العالمية، جعلت الاقتصاد العالمي يتطور و يتغير بشكل جذري، من بين أهم هذه التغيرات التحرير المتزايد للتجارة العالمية في ظل كل من المنظمة العالمية للتجارة وظهور كتلتات اقتصادية ، وبالتالي تعددت أشكال العلاقات العابرة للحدود بين مختلف دول العالم ، ترتب عنها زيادة كبيرة في نسب تبادل السلع والخدمات، و حركة رؤوس الأموال. مما جعل اقتصاديات الدول أكثر اندماجا وتكاملا، خاصة مع نهاية القرن العشرين

غير أن الآراء تعددت و تناقضت حول مدى مساهمة كل من المنظمة العالمية للتجارة والكتلتات الاقتصادية في سيرورة هذا التحرير، فالبعض لا يرى في التكتلات الاقتصادية إلا شكلا جديد من أشكال الحماية التجارية لصالح أعضاء الكتلة الواحدة، و أن المنظمة العالمية للتجارة لا تعكس المبادئ التي قامت عليها لأنها لا تؤدي إلى توزيع عادل للمكاسب من تحرير التجارة بين الدول بمختلف مستويات تطورها الاقتصادي، في حين يرى البعض الأخر العكس.

وعلى ضوء ما سبق ارتأينا طرح الإشكالية التالية :

هل تساهم الاتفاقات التجارية الإقليمية ومتعددة الأطراف في تحرير التجارة الدولية ؟

و للإجابة على التساؤل السابق نفترض صحة الفرضيات التالية :

1- تحرير التجارة في ظل المنظمة العالمية للتجارة لصالح الدول المتقدمة بالدرجة الأولى

2- التكتلات الاقتصادية ممارسة حماية لصالح أعضائها على حساب الدول خارج التكتل

3- ميزان القوى لصالح التكتلات الاقتصادية داخل المنظمة العالمية للتجارة

وسنحاول معالجة الإشكالية من خلال التطرق للمحاور التالية:

أولا : تحرير التجارة الدولية في ظل الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف

ثانيا- تحرير التجارة الدولية في ظل المنظمة العالمية للتجارة

ثالثا- تحرير التجارة الدولية في ظل الاتفاقات التجارية الإقليمية

أولا : تحرير التجارة الدولية في ظل الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف

تهدف الاتفاقيات التجارية الدولية إلى تحرير التجارة بين الدول العالم بإزالة كافة القيود والحواجز التي تقف أمام حركة السلع والخدمات عن طريق مجموعة سياسات تجارية مكيفة حسب ما تقتضيه العلاقات التجارية الدولية ، والمتمثلة في الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة GATT، المنظمة العالمية للتجارة OMC .

1- تحرير التجارة الدولية في ظل الاتفاقية العامة للتجارة والتجارة GATT

الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية *GATT هي معاهدة دولية متعددة الأطراف أبرمت هذه المعاهدة في 30 أكتوبر 1947 و أصبحت سارية المفعول منذ 1 جانفي 1948 بعضوية 23 دولة فقط ** التي تشارك بنسبة 80% من التجارة الدولية ، مقرها الرئيسي جنيف (سويسرا)، تهدف إلى تحرير التجارة الدولية ، بإزالة العوائق الجمركية و غير الجمركية التي تعيق حركة التجارة الدولية¹ ، و GATT ما هي إلا اتفاقية مبسطة بين الدول الموقعة عليها والذين يعتبرون طرفا متعاقدا وليس أعضاء فيها .

1-1 - مبادئ GATT :تقوم GATT على تبني عدة مبادئ أساسية ، وهي كما يلي :

1-1-1 - مبدأ عدم التمييز Non-discrimination: تنص المادة الأول من الاتفاقية على ضرورة منح كل طرف متعاقد فورا وبلا شروط المزايا والحقوق والإعفاءات التي تتمح لأى بلد آخر دون الحاجة إلى اتفاق جديد ، ومن هذا المبدأ الذي ينطوي على عدم التمييز بين الدول الأعضاء أو منح رعاية خاصة لإحدى الدول على حساب الدول الأخرى .

1-1-2 - مبدأ الدولة الأولى بالرعايا CLAUSE DE LA NATION LA PLUS FAVORISEE

: هو المبدأ المنصوص عليه في المادة الأولى من اتفاقية ، يقصد به أن أي ميزة أو حصانة أو معاملة تفضيلية أخرى تمنح للأطراف المتعاقد أو غير المتعاقد في GATT ، إلا أنه هناك استثناءات للدول النامية يمكن إيجازها في ما يلي :

- الترتيبات الحمائية للصناعات الناشئة في الدول النامية ، حتى تصبح قادرة على المنافسة العالمية
- العلاقات التفضيلية التي تربط الدول الصناعية الكبرى كإنجلترا ، فرنسا وإيطاليا و بعض مستعمرات هذه الدول .
- الترتيبات المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية ، وتشجيعا على تحرير التجارة الدولية ، فقد أجازت GATT قيام اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة تمنح من خلالها معاملة تفضيلية للدول الأعضاء في هذا التكتل دون غيرهم² .

1-1-3- شرط المعاملة بالممثل (المعاملة الوطنية) : National Traitement

وهو المبدأ المنصوص عليه في المادة الثالثة من اتفاقية GATT ، والذي يقضي في جوهره على عدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية كالضرائب و الرسوم ، أو القوانين والقرارات والإجراءات التنظيمية الأخرى ، كوسيلة لحماية المنتج المحلي ، ومن ثم التمييز ضد المنتج المستورد ، فالدول المتعاقدة في GATT تلتزم بأن تعطي للسلع المستوردة معاملة لا تقل امتيازاً عن تلك التي تمنحها للسلع المناظرة المنتجة محلياً ، كما أوردت GATT استثناءاً لفائدة وضع القوانين التنظيمية وأيضاً بعض المشتريات الحكومية من منتجات المؤسسات المحلية ، واستثناءين* آخرين أحدهما للتفضيل التعريفي والآخر للاتحادات الجمركية والمناطق الحرة .³

1-1-4- مبدأ التخفيض الجمركي : يعتبر هذا المبدأ من المبادئ الأساسية لـ GATT ، ويتم التفاوض بين الدول الأعضاء في الاتفاقية على التخفيضات الجمركية بصفة دورية بما يسمى بدورات التعريفات الجمركية في جولات GATT : جولة كينيدي (1962-1968) ، وجولة نيكسون (1973-1980) ، وجولة الأوروغواي من 1986 ، التي أقرت على التخفيض المهم للتعريفات الجمركية .⁴

1-1-5- مبدأ الشفافية (مبدأ حظر القيود الكمية) Transparency

سمي هذا المبدأ بالشفافية لأن التعريفات الجمركية يتم إدراجها في جداول التزامات كل الدول ، أي تكون معرفة لكل الدول ومن السهل تتبعها ومن الصعب قياس أثر القيود غير التعريفية في التجارة الدولية ، ويعني هذا المبدأ الالتزام بأن التعريفات الجمركية هي الوسيلة الوحيدة للحماية ، وعدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية كنظام الحصص ، إلا في حالات خاصة تضمنتها المادة 12 من اتفاقية GATT .

1-2-1- إنجازات الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة في مجال تحرير التجارة الدولية : يتجلى دور GATT في تحرير التجارة الدولية بجولاتها الخمس الأولى التي ركزت القيود الجمركية ، وفعلاً حققت تقدماً كبيراً لإزالة الكثير من القيود الجمركية في وجه التدفقات السلعية، أما الجولات الثلاث الأخيرة (كينيدي ، طوكيو ، الأوروغواي) فإنها تحتل مكاناً متميزاً نظراً لما حققته من نتائج⁵ ، يمكن إيجازها كما يلي :

1-2-1-1- مفاوضات جنيف 1947 اتفقت 23 دولة بجنيف بسويسرا ، على الدخول في مفاوضات تخفيض التعريفات الجمركية ، قبل إقرار وتصديق الدول على ميثاق هافانا بإنشاء

المنظمة العالمية للتجارة ، وقد قررت هذه الدول على العمل بموجب مسودة ميثاق هافانا للإسراع بعملية تحرير التجارة من القيود التي عانت منها خلال فترة ما بين الحربين ، وجرى الاتفاق على تبادل التخفيضات الجمركية على السلع المصنوعة التي بلغت حوالي 45.000 تخفيض، على أن يسري التعامل بها في أول جانفي 1948 ، وبلغ حجم التجارة التي تأثرت بالتخفيض نحو 10 بليون دولار، أي ما يعادل خمس التجارة العالمية في ذلك الوقت .⁶

1-2-2-2-1 مفاوضات آنسي 1949 Annecy : عقدت بفرنسا بمشاركة 13 دولة فقط، نظرا لضعف بنية النظام التجارة متعدد الأطراف ومحدودية تأثيره فضلا عن عدم اكتساب صفة العالمية ، شهدت هذه الجولة عدة تنازلات جمركية بين الدول ، فبلغ عدد التخفيضات المتبادلة في هذه الجولة 5000 تخفيض فقط مقارنة بالجولة السابقة .

1-2-3-2-1 مفاوضات توركواي Tourquay (1950-1951) : عقدت هذه الجولة في مدينة توركواي بانجلترا ، حضرها 38 دولة نظرا لرغبة الدول في تحرير تجارتها الخارجية وفتح أسواقها أما الصادرات ، فقد كانت أغلب هذه الدول متقدمة لأن الدول النامية قد انسحبت من GATT لاعتبارات مرتبطة بتجاهل مصالحها، وقد بلغ عدد التخفيضات الجمركية المتبادلة 7800 تخفيض⁷ ، وقد تم تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة 25% بالنسبة لسنة 1948 .⁸

1-2-4-2-1 مفاوضات جنيف (1952-1956) : عقدت بجنيف بسويسرا باشتراك 26 دولة ، و كانت قيمة التجارة الدولية التي شملها التحرير تبلغ 2.5 مليار دولار و هو رقم متواضع نسبيا بسبب تغيير التفويض الممنوح للولايات المتحدة الأمريكية في المفاوضات فكانت تستغل حقها الكامل في التفويض و تمنح امتيازات على الواردات بقيمة تقدر بحوالي 90 مليون دولار في حين أنها تحصل على امتيازات تقدر بحوالي 400 مليون دولار.⁹

1-2-5-2-1 مفاوضات دايلون Dillon (1960-1961) : تعتبر هذه الجولة التي اتسمت بالبحث في إحداث المزيد من التبادل والتخفيضات الجمركية بين الدولة المشاركة التي بلغت 26 دولة و عقدت خلال الفترة من سبتمبر 1960 إلى جويلية 1962 و سميت على شرف نائب وزير الخارجية الأمريكية دوغلاس دايلون الذي اقترح انعقاد الجولة ، و قد نتج عنها تخفيض 4400 بند من بنود التعريفات الجمركية، و قد بلغت قيمة التجارة الدولية المحررة فيها حوالي 5 مليار دولار، وانطوت على تنسيق أكثر مع الاتحاد الأوروبي في مجال التعريفات الجمركية حيث شهدت تلك الجولة قيام الجماعة الأوروبية الاقتصادية التي

تحولت إلى الإتحاد الأوروبي بداية من عام 1992، ولكن لم يتم التوصل إلا بتخفيض نسبة 6% بدلا من 20% المقترحة من طرف المجموعة الأوروبية.¹⁰

1-2-6 - جولة كينيدي (1964 - 1967) :نسبت هذه الجولة إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق جون كينيدي ، حيث وضع رسالة إلى الكونغرس الأمريكي في 25 جانفي 1962 ، يلح فيها على ضرورة القيام بالمفاوضات لإجراء تخفيضات على الرسوم الجمركية والحواجز الأخرى ، واشترك في هذه الجولة 63 دولة¹¹، وقد منح الكونغرس الأمريكي للرئيس جون كينيدي صلاحية خفض التعريف الجمركية بمقدار 50% عن المعدلات السائدة¹²، إلا أن ما تم تخفيضه فعلا هو نسبة 35% تدريجيا على مدى خمس سنوات وشملت جميع المنتجات الزراعية بنسبة 25% ماعدا الحبوب والصناعة.¹³

1-2-7 جولة طوكيو للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف (1973 - 1979)
بعد ستة سنوات من جولة كينيدي، انطلقت جولة جديدة من المفاوضات التجارية ، التي بدأت في سبتمبر 1973 بممثلين عن 99 دولة ، اجتمعوا في طوكيو لمحاولة تنشيط التجارة الدولية¹⁴، وإن كانت المفاوضات لم تبدأ إلا في 1974 بعد إقرار الكونغرس الأمريكي على إعطاء صلاحية واسعة للإدارة الأمريكية في إجراء المفاوضات ترجع هذه الصلاحية إلى انهيار نظام بريتن وودز 1971 والتدبير بإتباع سياسة حمائية بدلا من التحرير¹⁵، تم التطرق من خلالها إلى مسائل أدرجت لأول مرة ، حيث اشتملت على الموضوعات التالية الخاصة بالإطار القانوني للتجارة العالمية ، أنظمة الإعانات المالية والتعويضات ، العوائق الفنية ، التقييم الجمركي ، تراخيص الاستيراد في منتجات الألبان ومشتقاتها والتجارة في المنتجات الزراعية والصناعية، وقد تم التوصل إلى تخفيض التعريف الجمركية بالنسبة للدول الصناعية من 7% إلى 4,7% أي بنسبة تخفيض قدرت بـ 34% مقارنة بمتوسط الرسوم الجمركية لهذه الدول.¹⁶

1-2-8 - جولة الأورغواي (1986 - 1993) بعد انتهاء جولة طوكيو سنة 1979 ، شهد الاقتصاد العالمي في بداية الثمانينات حالة من الركود التضخمي ، وأزمة النفط وأزمة الديون الخارجية للدول النامية 1982 خاصة المكسيك التي لم تستطع سداد ديونها ، حيث أدت هذه المشاكل إلى ارتفاع أصوات المنادين للحماية التجارية من طرف الدول المتقدمة ، والتي فعلا عاد إليها بعض الدول من خلال القيود غير الجمركية.¹⁷

لقد ساهمت GATT بشكل كبير في تحرير التجارة العالمية و انفتاح الأسواق على بعضها، فمعدل الانفتاح في الاقتصاد العالمي قد بلغ نسبة 13,05% سنة 2000، والجدول التالي يبين معدل الانفتاح لبعض الدول، (الصادرات والواردات والسلع و الخدمات بالنسبة (المئوية (% من P.I.B).

الجدول رقم 01 : معدل الانفتاح التجاري لبعض الدول

معدل الإنفتاح (%)		البلدان
سنة 1997	سنة 1975	
24,4	15,6	الولايات المتحدة الأمريكية
78,2	46,8	كندا
21,7	25,7	اليابان
49,1	38,0	فرنسا
54,6	46,9	ألمانيا
57,4	51,6	المملكة المتحدة البريطانية
62,8	16,5	المكسيك
76,0	63,2	كوريا الجنوبية
122,2	42,0	تايلندا
42,7	غير متوفر	روسيا

المصدر : الصادق بوشنافة ، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية (حالة مجمع صيدال)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط ، جامعة الجزائر ، 2006 / 2007 ، ص 125

من خلال الجدول السابق، يتضح لنا أن هناك تطور كبير في درجات الانفتاح لمختلف اقتصاديات العالم ما بين سنوات السبعينات و التسعينات، بسبب الإزالة التدريجية للعوائق الجمركية وغير الجمركية أمام منتجات الدول المنظمة لـ OMC ، من خلال المؤتمرات الوزارية للمنظمة OMC ، فنسبة 13,05% من الإنتاج العالمي تمثل مبادلات فيما بين الدول، وفي سنة 2004 فقد قدر معدل نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 4 %، و هو نسبة لم تحقق منذ أكثر من عقد من الزمن (أي قبل إنشاء المنظمة)، كما أن التجارة العالمية قد نمت بنسبة 9% بالقيمة الحقيقية في نفس السنة.¹⁹

فبالرغم من تلك الانجازات التي حققتها GATT في مجال التحرير التجاري ، إلا أن هناك إخفاقات لم تتجح في تخطيطها وهي :²⁰

- العجز عن إزالة القيود غير التعريفية على السلع الصناعية ذات الأهمية خاصة بالدول النامية، واقتصارها على الدول الصناعية .
- بقاء التجارة الدولية الخاصة بالمنسوجات والملابس خارج نطاق اتفاقية GATT ، فقد خضعت تجارة المنسوجات الدولية لنظام خاص بها في إطار اتفاقية المنسوجات أو الألياف المتعددة التي استهدفت ضوابط لنفاذ هذه المنسوجات لأسواق الدول المتقدمة ، ووجدت الدول النامية نفسها محرومة من الاستفادة من مزايا التحرير في أهم صناعة تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة .
- فشل اتفاقية GATT في معالجة مشكلة القيود التي تعرقل حركة التجارة الدولية في السلع الزراعية ، وظل تحرير تجارة السلع الزراعية أملا يراود الدول الزراعية التي عجزت عن تحريرها أمام إصرار كل من الولايات المتحدة الأمريكية خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين ومجموعة الدول الاقتصادية الأوروبية في بداية الستينات من القرن العشرين .

ثانيا- تحرير التجارة الدولية في ظل المنظمة العالمية للتجارة

حلت المنظمة العالمية للتجارة محل GATT ، بكل تعديلاتها وكافة القرارات التي تم اتخاذها حتى 31 ديسمبر 1993، وأصبح هناك منظمة لها كيان ،وتضم 164 عضو منا الأعضاء والآخرين بصفة مراقب ، ولها الكفاءة في متابعة تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية ومراقبة السياسات التجارية الدولية ، جاءت هذه المنظمة من خلال ميثاق هافانا ، وتجسدت في جولة الأورغواي ، فأصبحت الإطار التنظيمي والمؤسسي للإشراف على تنفيذ كافة الاتفاقيات التجارية الدولية منذ 1995 .

1-2- المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة: انبثق عن المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية سنة مؤتمرات مختلفة ناقشت عدة مواضيع في مجال التجارة الدولية وهي :

1-1-2 - مؤتمر سنغافورة 1996 : كان أول مؤتمر منذ دخول المنظمة حيز التنفيذ، اشترك فيه وزراء التجارة والخارجية والزراعة لأكثر من 120 دولة ، في الفترة الممتدة من 9 - 13 ديسمبر 1996 ، شمل هذا المؤتمر اجتماعات قانونية وجلسات عمل ثنائية وجماعية بين الدول الأعضاء ، نوقشت بجدول أعمال المنظمة خلال السنتين الأولتين من نشاط وتنفيذ جولة الأورغواي ²¹، و من أبرز الاتفاقيات التي أنجزتها المنظمة، حيث أقرها المؤتمر الوزاري الأول إتفاقية تكنولوجيا المعلومات و تنص هذه الاتفاقية على أن تقوم الدول

الموقعة، بإلغاء التدرجي للرسوم الجمركية على منتجات تكنولوجيا المعلومات بنسبة 25 سنويا إلى غاية سنة 2000 بالإضافة إلى أن الاتفاقية أعطت مرونة لبعض الدول فيما يتعلق بإلغاء الرسوم على هذه المنتجات.²²

2-1-2 - المؤتمر الوزاري بجنيف 1998: عقد هذا المؤتمر خلال الفترة الممتدة من 18 - 20 من شهر ماي 1998 ، يسعى مؤتمر جنيف 1998 و هو المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية إلى تحقيق عدد من الأهداف يأتي على رأسها، مراجعة مدى التزام الدول بالوفاء بالتزاماتها التي قدمتها في جولة أوروغواي 1994، و الاقتراب أكثر من مشاكل التطبيق و البحث عن حلول لها، بالإضافة على تقييم السياسات التجارية متعددة الأطراف²³، والجديد الذي جاء به هذا المؤتمر ما يلي :²⁴

1. إعادة تأكيد أهمية الالتزام بقواعد النظام التجاري الدولي ، والعمل على تفعيل أحكام الاتفاقات المنبثقة عن جولة الأورغواي ، وما جاء في المؤتمر الوزاري الأول .
2. نتيجة الصعوبات التي واجهت الدول الأعضاء فيما يتعلق بالأسواق المالية، فقد أكد المؤتمر مجددا أهمية تحرير وفتح الأسواق .
3. تأكيد ضرورة العمل المستمر من أجل تحسين وتعميق الشفافية في عمليات المنظمة ، واستمرار دعم الجهود نحو تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة .
4. ترحيب المؤتمر بالأعمال الجارية في لجنة التجارة والتنمية بالمنظمة ، والمتعلقة بمراجعة تطبيق بعض الأحكام الخاصة في اتفاقات التجارة متعددة الأطراف ، والقرارات الوزارية ذات الصلة بالدول النامية والدول الأقل نموا مع تأكيد ضرورة تفعيل هذه الأحكام .
5. استمرار الاهتمام بقضية مخاطر تهيمش الدول الأقل نموا خاصة فيما يتعلق بالمشاكل التي تواجهها مثل مشكلة المديونية الخارجية .
6. تكليف المجلس العام للمنظمة بتنفيذ برنامج عمل للإعداد اجتماع وزاري ثالث ، يشمل هذا البرنامج مراجعة تنفيذ الاتفاقات ، وإعداد التوصيات المتعلقة بالمفاوضات وإدراج نتائجها ضمن جداول الالتزامات ، إضافة إلى إعداد التوصيات المتعلقة بمجموعات العمل المنبثقة عن المؤتمر الوزاري الأول للمنظمة ، وتم إصدار الإعلانين التاليين :

- الإعلان الوزاري الخاص بنظام التجارة بين أكثر من دولتين : يؤكد هذا الإعلان عن أهمية مساهمة نظام التجارة خلال 50 سنة في النمو والتوظيف والاستقرار ، من خلال تشجيع تحرير التجارة والتوسع فيها وتهيئة المناخ الملائم للعلاقات التجارية الدولية

- الإعلان الوزاري الخاص بالتجارة الإلكترونية العالمية : يؤكد هذا الإعلان على نمو التجارة الإلكترونية وفتحها آفاق جديدة للتجارة ، وحاجة الدول النامية لها على الصعيد الاقتصادي والمالي والتنموي .²⁵

2-2-3- المؤتمر الوزاري بسياتل 1999 : انعقد هذا المؤتمر في الفترة الممتدة من 30 نوفمبر 1999 إلى 02 ديسمبر 1999 ، بمدينة سياتل الأمريكية ثالث أكبر ولاية مصدرة في الولايات المتحدة الأمريكية بعد كاليفورنيا و تكساس، أثار جدلا كبيرا بعد فشله حول مستقبل عمل منظمة التجارة العالمية والنظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف ،أما عن أهم المواضيع التي تم التطرق إليها ما يلي :

- استكمال تحرير الزراعة : في مؤتمر سياتل عبارة عن حجر الزاوية في المفاوضات ، و ذلك بسبب عدم تحرير تجارة السلع الزراعية تحريرا كاملا في جولة أوروغواي، حيث اقتصر الوضع الخاص بتحرير تجارة السلع الزراعية على تخفيض الدعم الممنوح للمنتجات الزراعية المحلية بنسبة 20% ، و خفض الصادرات المدعومة بنسبة 36% من حيث القيمة الزراعية إلى رسوم جمركية واضحة ،مع خفضها بنسبة 36% و خفض التعريفات على المنتجات الزراعية بنسبة 40% و فتح أسواق الأرز في كل من اليابان وكوريا الجنوبية تدريجيا²⁶، مازال الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لتعزيز قدرتها التنافسية في الزراعة ، والمجموعة الأوروبية واليابان اللذان يعاملان الزراعة معاملة خاصة ، لذلك فالتفاوض بشأنها صعب .
- تحرير قطاع الخدمات : يبقى الخلاف على تحقيق المزيد من الحرية في تجارة الخدمات مع اختلاف درجة الطموح بين الدول المتقدمة التي تسعى إلى تحقيق المزيد من الحرية في كافة القطاعات واحتكارها لـ 96% من براءات اختراع عالمية .
- قضايا الإغراق : تصدرت أمريكا قائمة الدعاوي على الإغراق بـ 60 دعوى ، في حين الاتحاد الأوروبي 47 دعوى إغراق ، اليابان 7 دعاوى ، والدول النامية سوى 44 دعوى مع تلقيها 61 دعوى ، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لم يتخوفوا منه كثيرا بسبب قوانين مكافحة الإغراق .

• قضية المنسوجات والملابس الجاهزة : لم يلقى هذا الموضوع تطورا ملحوظا في تحرير ، رغم سعي GATT لإنهاء نظام الحصص خلال عشر سنوات ، على أن تقوم الدول النامية بخفض تعريفاتها الجمركية على وارداتها من المنسوجات والملابس ، إلا أن الدول المتقدمة ما زالت تضع عراقيل أمام وارداتها من الدول النامية ، نظرا لتخوف الدول المتقدمة من المنافسة بسبب ما يتمتع به هذا القطاع من كثافة في اليد العاملة الذي يعطي للدول النامية ميزة أكبر منها .²⁷

2-2-4- المؤتمر الوزاري في الدوحة 2001 :انعقد مؤتمر الدوحة في قطر خلال الفترة الممتدة من 9 إلى 14 نوفمبر 2001 ، جاء هذا المؤتمر في ظروف دولية معقدة بما في ذلك النمو البطيء الذي شهده العالم بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، تضمن جدول أعمال هذا المؤتمر مناقشة العديد من الموضوعات التي مست التحرير التجاري في المنتجات الزراعية والصناعية ، تحرير تجارة الخدمات ، القضايا المتعلقة بالدول النامية والدول الأقل نموا ، حقوق الملكية الفكرية ، القضايا المتعلقة بحماية الصحة العامة والأدوية ، الديون الخارجية ومشاكل النفط .²⁸

2-2-5- المؤتمر الوزاري في كانكون 2003 :عقد هذا المؤتمر في سبتمبر 2003 بمدينة كانكون المكسيكية قدم كل من رئيس المجلس العام ومدير منظمة التجارة العالمية مسودة إعلان كانكون للوزراء في 31 أوت 2003 وأكدوا على أنه لم يتم الاتفاق على أي جزء منه ، واختتم المؤتمر في 14 سبتمبر دون التوصل لاتفاق ، وهو ما عكسه الرئيس المكسيكي الذي أشار فيه إلى أنه بالرغم من التحرك الكبير الذي حدث في المفاوضات إلا أن الأعضاء يحافظون على موافقتهم خاصة على مواضيع سنغافورة ، فحدثت خلافات كبيرة بين الدول متقدمة والنامية ، وانصببت بشكل أساسي على قضية دعم المزارعين ، وكيفية تعامل الدول مع المستثمرين الأجانب وسياسات المنافسة .²⁹

2-2-6- المؤتمر الوزاري في هونغ كونغ 2005 :بدأت المفاوضات في ديسمبر 2005 بهونغ كونغ ، تهدف إلى التوصل إلى اتفاق لتنفيذ ما بجولة الدوحة ، التي أوصت بإعطاء المزيد من الأهمية لمطالب الدول الفقيرة خاصة بالمجال الزراعي ،الذي مازال الخلاف عليه ، قام المفوض التجاري الأوروبي بتقديم مقترحات جديدة بشأن تحرير قطاع الزراعة العالمي ، وصرح وزير الخارجية البرازيلي بأنه إذا لم يقدم الاتحاد الأوروبي عرضا أفضل حول المنتجات الزراعية فلن يتم نجاح دورة الدوحة ، واتهم الدول الصناعية بإغفال مصالح 70%

من مزارعي العالم في الدول النامية من أجل مجموعة صغيرة في مجتمعهم ، فقام الاتحاد الأوروبي بخفض الرسوم الجمركية على الواردات من المنتجات الزراعية بين 35% إلى 60% ، مع إمكانية خفضها ما بين 20% و 50% إذا لم توافق واشنطن والدول النامية ، مع الإلغاء التام لدعم الصادرات في 2010 ، ولكن في حلول السنة لم يتم إلا التخفيض الجزئي فقط على أن يتم إلغاؤها في 2013، أما فيما يخص السلع الصناعية ، نص على ضرورة مساواة معدلات التخفيض 10% بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وهو ما يتعارض مع مبدأ المعاملة التفضيلية لـ GATT.

2-2- تقييم دور المنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة الدولية : لعبت المنظمة العالمية للتجارة دورا كبيرا في تحرير التجارة الدولية ، وأكملت ما بدأته اتفاقية GATT ، كما تم إعطاء مزايا تفضيلية للدول النامية، وذلك بواسطة تنفيذ برنامج مساعدة للدول النامية محدودة الدخل، مصمم لزيادة قدرتها على زيادة تجارتها الدولية، وفي هذا السياق، قررت دول الاتحاد الأوروبي عدم فرض رسوم جمركية على صادرات الولايات المتحدة الأمريكية الدول النامية محدودة الدخل ، كما قررت تسهيل دخول صادرات الدول النامية من إفريقيا بالإضافة إلى تجديد برنامج النظام التفضيلي المعمم الذي يعطي الدول النامية محدودة الدخل مزايا تفضيلية.³⁰

والجدول التالي يوضح تنمو حجم التجارة الدولية بعد انضمام الدول المتقدمة و النامية إلى المنظمة والعمل بقواعدها خلال الفترة 1997 إلى 2013.

الجدول رقم 02 : نمو حجم التجارة الدولية خلال الفترة 1997 - 2013
الوحدة : %

السنة / التجارة	1996	1998	2000	2002	2005	2008	2009	2010	2012	2013
نسبة التجارة الدولية	6,5	4,2	12,4	3,3	7,4	2,7	- 11,9	14,0	2,8	0,3
دول متقدمة	6,0	3,8	11,7	2,2	5,7	1,9	- 13,4	14,1	2,1	2,3
دول نامية	6,2	5,7	11,7	2,6	6,3	0,3	- 13,3	13,3	1,1	1,4
دول متقدمة	9,2	5,3	14,4	6,7	10,9	4,1	- 8,1	13,9	4,2	4,4
دول نامية	8,1	0,6-	15,2	6,1	9,8	8,2	- 9,5	15,4	5,8	5,6

ص : تمثل الصادرات - و : تمثل الواردات

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على :

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، 2013، ص27

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، 2011، ص279

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001، 2001، ص17

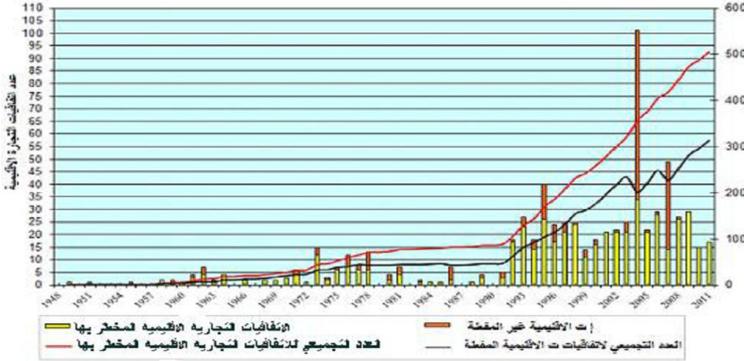
عرفت التجارة الدولية نموا كبيرا منذ التسعينات من القرن العشرين إلى غاية 1998 ، التي عرفت تراجع ملحوظا في نسبة الصادرات والواردات للدول المتقدمة والنامية على حد سواء بنسبة 4,2% ، وهذا بسبب التخلي التدريجي عن سياسة الحمائية التي طبقت خلال الثمانينات ، وتبني معظم الدول خاصة النامية لسياسات الإصلاح الاقتصادي لتحرير التجارة الدولية ، من خلال التخفيض التدريجي للقيود الجمركية وغير الجمركية واستمر تطور التجارة إلى غاية سنة 2000 ، التي عرفت انتعاشا كبيرا للتجارة بنسبة 12,4% ، إلا أنها عرفت تراجعا بالنسبة لصادرات وواردات الدول المتقدمة بسبب أزمة الكساد في السلع الرأسمالية وبالمقابل عرفت الدول النامية استقرار مقارنة مع الدول المتقدمة، وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط والمواد الخام ، ، وفي خلال سنتي 2008 و2009 اللتان شهدتا حالة انكماش كبير لحجم التجارة الدولية للدول المتقدمة بسبب الأزمة المالية العالمية ، وكذلك الحال بالنسبة للدول النامية نتيجة للتبعية السلبية للأزمة ، لتعاود الانتعاش بنسبة 14% خلال سنة 2010 ، إلا أن هذه النسبة انخفضت خلال السنتين 2012 و2013 إلى 2,8% و0,3% على التوالي للدول المتقدمة وكذلك الحال بالنسبة للدول النامية خاصة العربية منها ، التي عرفت تحولات سياسية كبيرة أثرت على تجارتها الخارجية ، وانخفاض الأسعار العالمية للنفط .

ثالثا- تحرير التجارة الدولية في ظل الاتفاقيات التجارية الإقليمية

شهد العالم ثلاث موجات من الاتفاقيات الإقليمية التجارية ، بدأت الأولى عند تأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1958 وتطورت لاحقا لتصبح الاتحاد الأوروبي ، التجربة الناجحة لحد الآن ، أما المرحلة الثانية التي بدأت بتفعيل الولايات المتحدة الأمريكية للمادة 24 من اتفاقية GATT ، وذلك بعد توقيعها لاتفاقية مناطق تجارة حرة مع الكيان الصهيوني وكندا ، ومع كندا والمكسيك ، التي دعت فيها لتحرير التجارة في هذه الاتفاقيات وبشمولية قواعد المنشأ والقيود غير الجمركية ، ومنذ التسعينات من القرن العشرين بدأت الموجة الثالثة من هذه الاتفاقيات³¹ ، في عام 2010 ، تلقت منظمة التجارة العالمية 26 الإخطارات الجديدة التي تتعلق 18 اتفاقية التجارة الإقليمية من بين 484 اتفاقيات التجارة الإقليمية ، 293

كانت سارية المفعول اتفاقيات التجارة الإقليمية تشمل اتفاقات التجارة الحرة الثنائية و متعددة ، و 198 هي المعمول بها حاليا، كما يوضحه الشكل التالي .³²

الشكل رقم 01 : تطور الاتفاقات التجارية الإقليمية خلال الفترة (1945-2011)



المصدر : www.wto.org/french/tratop_f/region_f/regfac_f.htm#top#top ، تاريخ الاطلاع : 2013-02-20 .

1- تطور التجارة البينية والدولية لبعض التكتلات الفاعلة في العالم : لقد ساهمت الاتفاقيات التجارية الإقليمية الرائدة في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا في تطورها ، من خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء في الاتفاقية، والجدول التالي يوضح التجارة البينية لكل اتفاقية ونسبتها إلى التجارة الدولية .

الجدول رقم 01 : تطور نسبة التجارة البينية لبعض الاتفاقات التجارية الإقليمية ونسبتها للتجارة العالمية خلال الفترة 1995-2013

2013	2012	2010	2005	2000	1995	
49,8	48,5	48,7	55,7	55,7	46,0	النافتا
26,0	25,9	25,0	25,3	23,0	24,9	الآسيان
61,2	62,0	64,9	67,8	67,7	66,2	الاتحاد الأوروبي

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

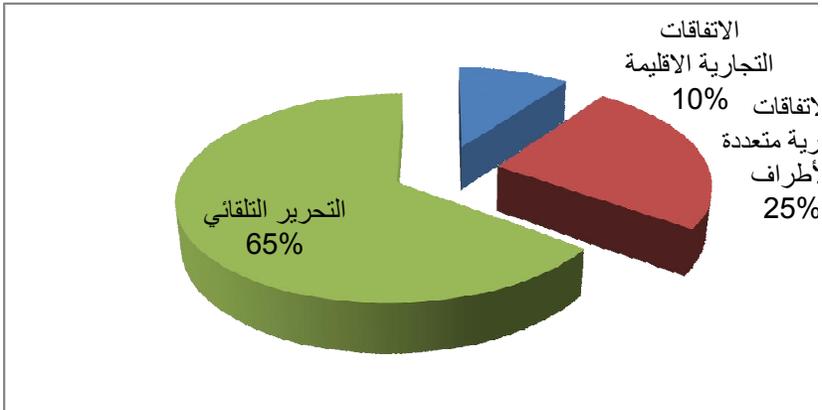
unctad ,manuel de statistique de la crucesd , Genève , 2014 , p 41

من خلال الجدول السابق الذي يبين لنا تطور التجارة البينية للاتفاقات التجارية الإقليمية من خلال بعض التكتلات الفاعلة في العالم ، فعلى مستوى منطقة التجارة الحرة NAFTA الذي شهد ازدهارا كبيرا على مستوى التجارة ، وهذا بعد دخول حيز التنفيذ في 1994 ارتفعت

هذه النسبة من 46 % سنة 1995 إلى 55,7 % سنة 2000 واستقرارها نسبيا عند هذه النسبة إلى غاية 2005 ، والوضع نفسه بالنسبة لتكثّل الأسيان الذي أقامة منطقة تجارة حرة سنة 1992 بإلغاء كافة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء وتقييدها مع الدول الأخرى غير الأعضاء ، فبلغت نسبة مساهمته في التجارة العالمية 23% سنة 1995 وانخفاضها سنة 2000 إلى 23% وهذا بسبب انفجار أزمة سعر الصرف التي اجتاحت أغلب دول التكتل وتأثيرها الكبير على تدفق التجارة البينية ، وسرعان ما ارتفعت نسبة التجارة البينية للتجارة العالمية إلى 25% و26% خلال السنوات 2010 و2013 ، بسبب خروجها من الأزمة ، وكذلك الحال بالنسبة لاتفاقية الاتحاد الأوروبي التي شهدت نسبة تجارتها البينية للتجارة العالمية تطورا مشهودا من 66,2% إلى 67,7% ثم 67,8% خلال 1995 ، 2000 و2005 على التوالي ، وهذا بسبب زيادة العضوية داخل الاتحاد الأوروبي ، إلا أن هذه النسبة عرفن انخفاضا طفيفا في نسبة تجارتها البينية للتجارة العالمية بسبب تأثر المجموعة بأزمة الرهن العقاري 2008 رغم كبر الاتحاد ووصوله إلى 25 دولة سنة 2004 .

2- دور الاتفاقيات التجارية الإقليمية في تحرير التجارة : ساهمت الاتفاقيات التجارية الإقليمية بشكل كبير في تطور التجارة الدولية ، إلا أن هناك ما يدفعنا للتساؤل حول دلالة هذه الأرقام في مساهمتها في تحرير التجارة العالمية ، حيث أن التحرير التلقائي الذي قامت به الدول النامية حتى 2003 ، الذي ساهم بنسبة 65% من تحرير التجارة عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية ، وبالمقابل ساهمت الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف 25% ، أما مساهمة الاتفاقيات التجارية الإقليمية بنسبة 10% فقط ونسبة 43% من التجارة العالمية ، والشكل التالي يوضح مساهمة الاتفاقيات التجارية الإقليمية ومتعددة الأطراف في التجارة العالمية عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية.

الشكل 02 : تخفيض التعريفات الجمركية وفقا لنوع التحرير خلال الفترة 1983-2003



Source: global economic prospects (tarde, regionalism and development), 2005, p4
 وقد أثار البحث في العلاقة بين الاتفاقيات التجارية الإقليمية ومستقبل حرية التجارة الدولية إلى العديد من الآراء التي انتهت برأيين أساسيين هما :
 -الرأي الأول يرى أن التكتلات الإقليمية ستساهم في النهاية إلى تعزيز حرية التجارة على المستوى

العالمي، من خلال تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بين هذه التكتلات وتعميم الأفضليات الممنوحة لأعضاء التكتل على سائر الدول خارج التكتل، وبالتالي المساهمة في بناء منطقة تجارة حرة عالمية، ومن مناصري هذا الرأي الاقتصادي "ريتشارد بالدوين" R. Baldwin والذي يرى أن النهج الإقليمي طريقاً مرحلياً نحو التعددية وبناء منطقة التجارة الحرة العالمية -وعلى النقيض من الاتجاه المؤيد للإقليمية فإن مؤيدي التعددية يرون بأن التكتلات الاقتصادية الإقليمية لا تساهم في تعزيز عملية تحرير التجارة على المستوى العالمي، وإنما تكتفي في تحريرها على المستوى الإقليمي، وهذا من خلال تبادل المزايا والأفضليات في إطار التكتل، وفرض سياسة حمائية تجاه الأطراف خارج إطاره سواء كانت دولاً أو تكتلات، وهذا المبدأ للتكتلات يتعارض مع مبدأ عدم التمييز، وهذا ما يؤكد أن التكتلات لا تزيد من حرية التجارة الدولية، بل تزيد من قوة وهيمنة الدول المنكثلة على التجارة الدولية وخلقها للعراقيل والقيود التي تحد من حرية حركة التجارة الدولية³³، وأيضاً كثرة المناطق التجارية الحرة تقلل من تحرير التجارة الدولية، وابتكار قواعد المنشأ لمنع الدول غير الأعضاء في هذه الاتفاقية التمتع بمزايا الإعفاءات الجمركية، لأنهما تساهمان في إلغاء مبدأ الدولة الأولى بالرعايا، وهو ما يجعل قواعد المنظمة العالمية للتجارة غير فعالة³⁴.

الخلاصة :

تسعى الدول إلى تحرير التجارة الدولية ، عن طريق الاتفاقيات التجارية الإقليمية أو الإطار متعددة الأطراف للمفاوضات ضمن اتفاقية GATT والمنظمة العالمية للتجارية ، إلا أن هذه الأخيرة هي الطريق الأمثل للتحرير ، من خلال محاولاتها عولمة التجارة ، على عكس الاتفاقيات التجارية الإقليمية التي تسعى إلى تحرير التجارة الدولية خاصة في المواضيع التي لم يتم التطرق إليها في الإطار متعدد الأطراف ، و أنها مكملة للنظام التجاري متعدد الأطراف ، بدليل تزايد عددها ، فكل اتفاقية دعمت مبدأ التحرير التجاري حسب المبادئ التي قامت عليها .

إلا أن تنامي ظاهرة الاتفاقيات التجارية الإقليمية أثار جدلا كبيرا حول إمكانيتها لتحرير التجارة ، وانتهت برأيين ، احدهما يرى أنها وسيلة محفزة وفعالة لتحرير التجارة خاصة في الأنشطة التي لم يتم تغطيتها في الإطار متعدد الأطراف، والرأي الآخر يرى أنها معيقة لحركة التجارة الدولية ، بسبب إتباع سياسة حمائية تجاه الدول غير الأعضاء في مقابل تحرير التجارة للدول الأعضاء و هذا ما يعطل في كثير من الأحيان قواعد المنظمة العالمية للتجارة و يجعل ميزان القوى لصالح التكتلات الاقتصادية على حسابها.

الهوامش:

* GATT : General agreement on tariffs and trade

** أستراليا، كندا، سيلان، شيلي، كوبا، تشيكوسلوفاكيا، فرنسا، بلجيكا، الهند، لبنان، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، باكستان، بورما، روديسيا الجنوبية، سوريا ، جنوب إفريقيا، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، هذا و قد انسحبت بعض هذه الدول مثل : سوريا و الصين من هذه الاتفاقية بعد سنتين من بدء سريانها.

¹ Annick Busseau , stratégies et techniques du commerce international, Masson , Paris ,1994 , p 12 .

² عبد الناصر نزال العبادي ، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 1999 ، ص ص: 30 ، 31 .

^{*} نص عليهما ميثاق هافانا في المادة 44 ، ووردت في المادة 24 من GATT .

³ عبد الناصر نزال العبادي ، مرجع سابق ، ص 31 .

⁴ Annick Busseau , op .cit , p 12 .

⁵ سمير محمد عبد العزيز ، التجارة العالمية وجات 94 ، ط2 ، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1998 ، ص 30 .

⁶ عادل المهدي ، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2003 ، ص 152 .

⁷ نفس المرجع السابق ، ص 153 .

⁸ André Dumas , L'économie Mondiale (commerce, Monnaie, Finance), 3^{ème} Edition , De Boeck , Paris, p 31 .

⁹ حشماوي محمد ، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2006، ص 130 .

¹⁰ André Dumas , op.cit , p : 31- 32

¹¹ أحمد فريد مصطفى ، الاقتصاد النقدي والدولي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2009 ، ص 474 .

¹² رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2007 ، ص 20 .

¹³ أحمد فريد مصطفى ، مرجع سابق ، ص 474 .

¹⁴ المرجع السابق ، ص 475 .

¹⁵ رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، مرجع سابق ، ص 22 .

¹⁶ ابراهيم العيسوي ، الغات وأخواتها (النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1995، ص 50 .

¹⁷ عبد الناصر نزال العبادي ، مرجع سابق ، ص ص : 55 ، 56 .

* معدل الانفتاح = (الصادرات + الواردات) / PIB x 2/

¹⁸ الصادق بوشنافة ، الأثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية (حالة مجمع صيدال)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط ، جامعة الجزائر ، 2006 / 2007 ، ص 128 .

¹⁹ عبد الباسط وفا ، سياسات التجارة الخارجية ، دار النهضة العربية ، 2000 ، ص 58 وما بعدها .

²⁰ سمير اللقمانى ، منظمة التجارة العالمية (آثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية) ، دار حامد ، عمان ، 2003 ، ص 48 .

²¹ محمد قويدري ، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية ، مجلة الباحث ، العدد 01 ، 2002 ، ص 19 .

²² حشماوي محمد ، مرجع سابق ، ص 166 .

²³ عادل المهدي ، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2003 ، ص ص 322 ، 323 .

²⁴ سمير اللقمانى ، مرجع سابق ، ص 49 .

²⁵ محمد عمر حماد أبو دوح ، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 ، ص 46

²⁶ عبد المطلب عبد الحميد، الجات و آليات منظمة التجارة العالمية (من الأورغواي لسيائل وحتى الدوحة) ،
الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005، ، ص ص : 374 ، 376 .

²⁷ عادل المهدي ، مرجع سابق ، ص 325 .

²⁸ محمود صفوت قابل ، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،
2009/2008 ، ص 170 .

²⁹ محمد قويدري ، مرجع سابق ، ص 20 .

³⁰ أحمد كواز ، اندماج اقتصادي اقليمي أو دولي : الحالة العربية ، سلسلة الخبراء ، العدد 37 ، المعهد
العربي للتخطيط الكويت ، 2010 ، ص 15

³¹ Organisation mondiale du commerce , rapport annuel 2011, p 54

³² أسامة المجذوب ، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة
، 1996 ، ص 39 .

³³ أحمد كواز ، مرجع سابق ، ص 13 .